

آفاق

ملحة أسبوعي يصدر عن صحيفة **الكنبر** مرتين في الشهر مؤقتًا بالنسبة، مم مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

وَجَعُ في الخَاصِرَةِ

عدم الاستقرار في اليمن وأثره في الأمن الإقليمي الخليجي

د. أشرف محمد كشك *

مقدمة: حول الأمن الإقليمي الخليجي بعد الغزو الأميركي للعراق عام 2003 مما لاشك فيه أن الغزو الأميركي للعراق عام 2003 قد أحدث تغيرًا هيكليا في الأمن الإقليمي الخليجي الذي يضم ثماني وحدات هي دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى العراق وإيران، وأحيانا يغار الحديث حول إمكانية انضمام اليمن وفق صيغة (1+2+6) عند الحديث عن مقترحات لأمن تلك المنطقة الحيوية من العالم، التي لم تشهد استقرارا حقيقيا منذ الانسحاب البريطاني منها عام 1971 حتى الآن، ومن مظاهر ذلك التغير:

أولا: استمرار اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي على الخيار الغربي في حماية أمنها القومي، ومن ذلك أمران، أولهما: سيادة قناعة لدى دول الخليج مؤداها أن القواعد العسكرية الغربية هي صمام الأمان ضد أي تهديدات إقليمية محتملة. وفي هذا السياق تجيء موافقة دولة الإمارات العربية المتحدة على إقامة قاعدة فر نسيبة بحرية قبالة مضيق هرمز في بداية عام 2009. وثانيهما: بدء دول مجلس التعاون الخليجي حوارا استراتيجيا مع حلف الناتو عام 2004 وفق مبادرة إسطنبول للتعاون مع دول الخليج، تلك المبادرة التي يلاحظ أن ظاهرها تعاون أمني وباطنها تعاون دفاعي، إذ أن مسئولوي الحلف أكدوا غير مرة أن الحلف لن يقدم ضمانات أمنية لدول خارج أعضائه. بيد أن مضمون المبادرة هو التعاون بشأن التصدي للإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى إدارة الأزمتا.

ثانيا: وجود جماعات ما دون الدول ويتخطى نفوذها الدول، ومن ذلك حزب الله في لبنان وجماعة مقتدى الصدر في العراق، وحركة حماس الفلسطينية، بما يعني أن وحدات هذا الأمن لم تعد هي الدول وربما تحتاج تلك الظواهر إلى دراسة، وبخاصة أن البعد العقائدي هو أداة تأثير تلك الجماعات.

ثالثا: حالة الخلل الإقليمي غير المسبوق الذي رتبته ذلك الغزو الأميركي للعراق في المنطقة، إذ خرج العراق من معادلة التوازن الإقليمي إلى فترة زمنية غير محدد مدها، وذلك بالنظر إلى تعقيدات المسألة العراقية سواء أمنيا أو سياسيا أو إثنيا، وتحول العراق إلى "ساحة مستباحة" لأطراف إقليمية ودولية تتعارض مصالحها في ظل عدم وجود مشروع وطني عراقي تلتف حوله القوى السياسية العراقية، بل إن التوصيف الدقيق للحالة العراقية هو "حرب الكل ضد الكل".

وفي ظل تلك الاعتبارات السابقة الإشارة إليها، يمكن فهم الحالة اليمنية. وبعض النظر عن الأسباب التي أدت إلى الأزمة الحالية في اليمن؛ فبعضها اقتصادي والآخر بنوي بالنظر إلى الطبيعة القبلية للدولة اليمنية، فإن الحديث سوف يقتصر على التداعيات الأمنية الإقليمية التي ترتبها الحالة اليمنية خليجيا.

فعلى الرغم من أن اليمن ليس عضوا في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ذلك المجلس الذي أنشئ عام 1981 "جامعا مانعا"، ويضم ست دول خليجية، إلا أنه من الناحية الجغرافية يعد اليمن جزءا أساسيا في النسيج العام لشبه الجزيرة العربية، إذ يرتبط بدولها تاريخيا وإثنيا وقوميا، وبالتالي فإنه من الخطأ الاعتقاد بأن ما يحدث في اليمن لن يكون له تأثير في أمن دول مجلس التعاون الخليجي. وانطلاقا من ذلك يستهدف المقال معالجة ثلاث قضايا، الأولى: أهمية اليمن بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، والثانية: تأثير حالة عدم الاستقرار في اليمن على الأمن الإقليمي الخليجي، أما الثالثة فهي المسؤولية الخليجية تجاه اليمن.

أولا: أهمية اليمن بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي

تتحدد أهمية اليمن بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي في عدة نواح هي:

- استراتيجيا: يتخذ اليمن موقعا استراتيجيا بالغ الأهمية في جنوب الجزيرة العربية، حيث يطل على شواطئ واسعة على البحرين الأحمر والعربي، فضلا عن إشرافه على مداخلهم في باب المندب الذي يعد البوابة الجنوبية للبحر الأحمر وخليج عدن الذي يعد المدخل إلى المحيط الهندي، وبذلك فإن اليمن لا يفصله عن قارة أفريقيا سوى 18 ميلا فقط. ويكتسب موقع اليمن على باب المندب أهمية قصوى، حيث يمر من خلاله أكثر من ثلاثة ملايين برميل من النفط يوميا، كما يعد اليمن أقرب نقطة آسيوية لأفريقيا ما، يعني أن موقع اليمن الاستراتيجي يجعله محط أنظار القوى الإقليمية والدولية، وبالتالي فإن استقرار اليمن يعد مصلحة إستراتيجية عليا لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث يعد ظهيرا أمنا لتلك الدول عموما والمملكة العربية السعودية خاصة.
- أمنيا: في ظل استمرار وجود فجوة جيوبوليتيكية بين دول مجلس التعاون الخليجي وجيرانها الإقليميين، وبخاصة إيران، حيث أشارت إحصاءات اليونسكو لعام 2007 إلى أن عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي بلغ 36 مليون نسمة، مقابل 71 مليون نسمة لدى إيران، وهو الأمر الذي انعكس على القدرات العسكرية لدول الخليج كدول صغرى ما تزال تواجه معضلة "عقدة الأحجام القزمية". وفي هذا السياق، ذكر تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن عام 2007 أن إجمالي حجم القوات العسكرية العاملة لدى دول مجلس التعاون الخليجي جميعها حوالي 352 ألفا مقارة بـ545 ألفا لدى إيران، وبالتالي إذا كانت دول الخليج قد أنتهجت خيار التحالف مع الدول الغربية للدفاع عن أمنها القومي، ومن ذلك الاتفاقيات الأمنية الثنائية الموقعة مع تلك الدول في أعقاب حرب الخليج الثانية عام 1991. فضلا عن بدء أربع دول خليجية حوارا استراتيجيا مع حلف الناتو وفق مبادرة إسطنبول عام 2004، فإن القرارات البشرية تظل مشكلة حقيقية تواجه تلك الدول، وهو ما قد يسهم في حلها انضمام اليمن بإمكاناته البشرية وسماته البحرية وفضائه الجوي الشاسع لمجلس التعاون الخليجي. وقد أدركت المملكة العربية السعودية أهمية انضمام اليمن للمجلس، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية السعودية سعود الفيصل أمام منتدى النمامة لأمن الخليج في عام 2004، حيث قال الوزير السعودي إن هناك ثلاثة أبعاد لهذا الأمن: محلية وإقليمية ودولية، ولابد من أن يركز ذلك الأمن على أربعة أطراف هي مجلس التعاون الخليجي واليمن والعراق وإيران.
- من ناحية أخرى، فإن تعزيز الدور الإيراني في مواجهة الدول الخليجية الصغرى، يتطلب عدم فتح جبهة جديدة تمثل عبئا على أجهزة الأمن الخليجي، ومن ثم فإن تأمين حدود دول الخليج وبخاصة الجنوبية يعد أمرا استراتيجيا بالغ الأهمية.
- اقتصاديا: إذا ما نظرنا إلى التطورات التي شهدها العالم مؤخرا وتمثلت في اقتصادات السوق المفتوح، فإن الاقتصاد أضحت قاطرة السياسة، وفي ظل الأهمية النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي، فضلا عن بدء تلك الدول عدة خطوات مهمة على طريق التكامل الاقتصادي وهو ما تمثل في الخطوات بشأن العملة الخليجية الموحدة أو السوق الخليج المشتركة، فإن دول الخليج ستظل في حاجة إلى زيادة التبادل التجاري مع

الأطراف الإقليمية وفي مقدمتها اليمن. وعلى الرغم من تراجع معدلات التنمية في الاقتصاد اليمني، إلا أنه ما يزال يحتوي على فرص استثمارية واعدة لدول الخليج.

من ناحية أخرى، فإن توجه دول مجلس التعاون الخليجي للاستغناء عن العمالة الوافدة وبخاصة الآسيوية فيها، يأتي نظرا لما يترتب عليها من مخاطر أمنية وسياسية واقتصادية بل ثقافية، حيث أضحت الهوية الخليجية محل تساؤل؟!، وإن اليمن يعد بديلا مهما للعمالة المطلوبة للخطط التنموية في دول الخليج. وهنا يمكن الإشارة إلى نموذج الولايات المتحدة والمكسيك على سبيل المثال، حيث تنفق الأولى أموالا طائلة في الثانية لإقامة مشروعات اقتصادية تستفيد منها أمنيا واقتصاديا، وهذا النموذج يمكن تطبيقه في الحالة الخليجية – اليمنية؛ فدول الخليج بحاجة لأسواق، فضلا عن أن الأيدي العاملة اليمنية يمكن تأهيلها من خلال برامج تدريبية عبر إنشاء صندوق مشترك خليجي - يعني لهذا الغرض.

وفي هذا السياق، أشار تقرير صادر عن الأمم المتحدة عن حالة السكان في العالم لعام 2009 إلى أن تعداد سكان اليمن بلغ 23.6 مليون نسمة، ويتوقع أن يصل هذا العدد إلى 53 مليونا و700 ألف نسمة بحلول العام 2050، وتستأثر شريحة الشباب بحوالي ربع سكان اليمن وهو ما يعني أن اليمن تعد بديلا مهما للاحتياجات الخليجية من العمالة التي تعتمد صفة أساسية على العمالة الآسيوية.

ويعني ما سبق أنه قد تصافتت عدة عوامل لتجعل من اليمن امتدادا طبيعيا لدول مجلس التعاون الخليجي، بما يمكن معه القول إن الحفاظ على أمن اليمن واستقراره يعد أمرا استراتيجيا لتلك الدول بغض النظر عن مواقفها من انضمام اليمن للمجلس التي تعد متباينة.

ثانيا: تأثير الصراعات الداخلية في اليمن على الأمن الإقليمي الخليجي

انطلاقا من الاعتبارات السابقة الإشارة إليها، ترتب الأوضاع الأمنية المتدهورة في اليمن عدة تداعيات أمنية على الأمن الإقليمي الخليجي، يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

أ) بقاء منطقة الخليج في حالة من عدم الاستقرار. انطلاقا من أهمية اليمن بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فقد اتخذ مجلس التعاون الخليجي قرارا خلال القمة الثانية والعشرين في مسقط عام 2001 بشأن انضمام اليمن إلى بعض مؤسسات مجلس التعاون الخليجي كخطوة تمهيدية لتأهيل اليمن لإمكانية انضمامه إلى المنظومة الخليجية، وبالتالي فإن استمرار حالة التدهور الأمني مع تزايد الدعوات الانفصالية في اليمن، وإشارة بعض التقارير إلى تمركز تنظيم القاعدة في الأراضي اليمنية وذلك وفقا لتقرير استخباراتي أميركي جاء فيه "أن من يتركز في اليمن يستطيع التأثير بكل سهولة في السعودية ومنطقة الخليج العربي والنفاذ إلى العراق وسوريا والأردن وغيرها من مناطق الشرق الأوسط، والتأثير في مناطق شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، وكذلك الوصول إلى الهند وباكستان عبر جنوب إيران". فإن ذلك يعد خطرا داهما على دول الخليج التي تحيط بها أكثر من دولة تشهد حالة تفكك وانهار أمني، ومن ذلك الصومال الذي يعد مفككا منذ تسعينيات القرن الماضي، أيضا ربما يواجه السودان المصير ذاته يضاف إلى ذلك العراق، ويعني ذلك تعاطف مقاناة دول الخليج من التداعيات الأمنية من تلك الدول، وأهمها النازحين وتسلل الجماعات الإرهابية. وبخاصة أن اليمن يعد هو الأكثر كثافة سكانية في شبه الجزيرة العربية والأكثر فقرا في الوقت ذاته، وبالتالي يكون حزام التوترات حول منطقة الخليج قد اكتمل.

ب) تهديد أمن الطاقة: في ظل استمرار أزمة الملف النووي الإيراني وتهديد إيران غير ذي مرة بإغلاق مضيق هرمز الذي يمر فيه أكثر من 90 ٪ من صادرات النفط الخليجية، فقد بحثت دول مجلس التعاون الخليجي إقامة طرق بديلة لنقل النفط الخليجي إلى الخارج، ويمر بعضها داخل الأراضي اليمنية. وبالتالي فإن حالة عدم الاستقرار في اليمن تعني محدودية خيارات دول الخليج بشأن تصدير النفط الخليجي للخارج حال إقدام إيران على إغلاق مضيق هرمز إذا ما احتدمت الأزمة النووية مع الدول الغربية، ومن ثم فإن تدهور الأوضاع الأمنية في اليمن من شأنه التأثير في أمن الطاقة لدول الخليج من زاويتين: أولهما: اليمن بحكم موقعه الجغرافي ضمن نطاق شبه الجزيرة العربية وبحكم امتداد سواحله وموانئه على البحر العربي وخليج عدن ومن ثم المحيط الهندي، أضحي بديلا استراتيجيا لصادرات دول المجلس حال إقدام إيران على إغلاق مضيق هرمز. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه تم الاتفاق بين وزراء النقل الخليجين خلال العام 2008 على خطة طوارئ لنقل النفط من خلال مرمرات بديلة لم يفصّح عن مضمونها وربما يكون اليمن إحداها.

وثانيهما: الموقع الجغرافي لليمن الذي يسهله للتحكم في باب المندب، كما أن البحر الأحمر الذي يعد أهم ممر ملاحى لنقل النفط الخليجي إلى الدول الأوروبية ويقصر المسافة التي تقطعها ناقلات النفط بنسبة 60 ٪، ويمر به يوميا 3.3 مليون برميل من النفط بمعدل 4 ٪ من الطلب العالمي على الطاقة، وأن هناك 21 ألف ناقلة تستخدم ذلك الممر سنويا وفقا لإحصاءات وزارة الطاقة الأميركية، وبالتالي في ظل تصريحات سعيد الشهري الرجل الثاني في "تنظيم القاعدة بجزيرة العرب" بأن التنظيم يتطلع إلى السيطرة على باب المندب الاستراتيجي بالتعاون مع "المجاهدين في الصومال"، معتبر أن حدوث ذلك يعني "نصرا عظيما ونقودنا عالميا" (صحيفة "المدنية" السعودية، 2/ 9 /2010)، فإن ذلك يعكس مدى التهديد الذي يمكن أن تتعرض له صادرات النفط الخليجية.

ج) التأثير في الأمن القومي لدول الخليج. أيضا فإن تحول اليمن إلى "دولة فاشلة" - بمقاييس الدول الغربية - حيث جاء اليمن في المرتبة الثامنة عشرة في تصنيف مجلة "فورن بوليسي Foreign Policy" للدول الفاشلة عام 2009، يشكل تهديدا مؤكدا للأمن القومي لدول الخليج. وعلى الرغم من أن اليمن لم يتحول بعد إلى دولة فاشلة التي ترتبط بأمرين، أولهما: انهيار الحكومة المركزية التي تحتكر القوة في المجتمع، وثانيهما: شدة العنف، فإن استمرار حالة التدهور الأمني في اليمن يعني إيجاد ذريعة للتدخل الخارجي ومن ثم ازدياد الانتشار الأجنبي في المنطقة، ما يعد تهديدا للأمن القومي العربي في أحد أهم مفاصله، والخليجي على وجه الخصوص.

ومن ناحية أخرى، أشار تقرير لمعهد دراسات الشرق الأدنى في الولايات المتحدة مؤخرا إلى أن "الحرب الدائرة في محافظة صعدة اليمنية قرب الحدود السعودية بين المتمردين

السبت - 5 مارس 2011 - العدد 15102

Issue 15102 - 5 March 2011 - Saturday

5

الحوثيين والقوات اليمنية" من شأنها "أن تنسف أمن منطقة الخليج بأسره"، وذلك من عدة نواح أهمها:

تهديد الحدود السعودية، حيث أشارت بعض التقارير إلى أن المملكة العربية السعودية توقف كل عام أكثر من 400 ألف متسلل يمضي داخل أراضيها، وأخذا في الاعتبار طول الشريط الحدودي بين اليمن والسعودية، حيث يبلغ طوله 1500 كيلو متر فإنه تصعب السيطرة عليه ويسمح بعمليات تسلل، ومن خلال ذلك الشريط يتم تهريب الأفراد والأسلحة والمخدرات للمملكة، فضلا عن إعلان تنظيم القاعدة مطلع العام 2009 توحيد التنظيم في اليمن وشبه الجزيرة العربية تحت مظلة واحدة بقيادة ناصر الوحيشي، وهو ما يمثل تهديدا مباشرا لأمن دول مجلس التعاون الخليجي.

تعد تلك الحرب أول حرب تخوضها المملكة، وهناك تقديرات ذهبت إلى أن حجم تلك الحرب كان أكبر من حرب الغزو العراقي للكويت عام 1990، فضلا عن الأبعاد الطائفية لتلك الحرب، حيث إن الحوثيين الشيعة ينتمون إلى الفرقة الزيدية وتوجد بعض الدلائل على دعم إيراني لهؤلاء.

إمكانية تأثر الشيعة في دول الخليج بالأحداث في اليمن، حيث تتراوح نسبة الشيعة في اليمن ما بين 30 – 35 ٪ من إجمالي السكان، وربما يكون لدى الحوثيين مشروع لنشر التشيع في الدول المجاورة وبخاصة في جنوب المملكة العربية السعودية، حيث تنتشر في عسير ونجران طائفة الشيعة الإسماعيلية.

ثالثا: المسؤولية الخليجية تجاه الوضع الحالي في اليمن

تقع على عاتق دول مجلس التعاون الخليجي مسؤولية إعادة الاستقرار والأمن لليمن من خلال الآتي:

- المدخل السياسي: وذلك بإمكانية مبادرة مجلس التعاون الخليجي بدعوة أطراف النزاع إلى مؤتمر مصالحة، حيث كان لدولة قطر جهود سابقة في ذلك من خلال استضافة الحوثيين والحكومة اليمنية (طرفي النزاع في صعدة) وتوقيع اتفاق سرعان ما انهار مع اندلاع الجولة السادسة من القتال في أوائل آب/أغسطس 2009.
- المدخل التنموي: وذلك انطلاقا من الخطوة التي بدأها الجانب الخليجي في هذا الشأن، وتمثلت في اجتماع وزراء الخارجية الخليجين بصنعاء نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2006 لوضع خطة وبرامج محددة يتم الاتفاق عليها في مؤتمر دولي لمانحين تتبناه دول مجلس التعاون الخليجي لتوفير المتطلبات التمويلية اللازمة لتحقيق تأهيل تنموي شامل لليمن. وقد بدا ذلك جليا في مؤتمر المانحين بلندن، حيث بلغ إجمالي الالتزامات الخليجية حوالي 3.7 مليار دولار أي حوالي 70 ٪ من إجمالي الفجوة التمويلية، بالإضافة إلى دراسة مشروع إقامة خط سكة حديد يربط بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي، فضلا عن تعهد دول الخليج بنحو 50 ٪ من إجمالي حجم التجهأت التي قدمتها الدول المانحة في مؤتمر لندن الأخير (شباط/فبراير 2010)، وخلال المؤتمر الذي استضافته المملكة العربية السعودية في الشهر ذاته أعلنت المملكة منحها مليار دولار للوفاء بتعهداتها لصالح اليمن (صحيفة "الأهرام" المصرية، 2 / 4 /2010).

ومجمل القول إن اليمن لديه تزايد سكاني ملحوظ ويعاني من ندرة في الموارد وبإمكان دول الخليج المساهمة في إخراجها من تلك الدائرة المفرغة، إذ إن الموازنة العامة لليمن تعتمد على 89 ٪ من إيراداتها على الضرائب، والرسوم الجمركية، والمنح والقروض، فضلا عن النفط الذي بدأت مخزونهاته في الانحدار.

- البحث في إمكانية انضمام اليمن إلى مؤسسات خليجية أخرى كخطوة على طريق تأهيل اليمن ليكون عضوا في مجلس التعاون الخليجي، حيث اتخذت قمة مسقط عام 2001 قرارا مهما في هذا الشأن وصدر قرار بالموافقة على انضمام اليمن إلى أربع مؤسسات رئيسية بالمجلس وهي مكتب التربة ومجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية ومجلس وزراء الصحة إضافة إلى دورة كأس الخليج العربي لكرة القدم، فضلا عن الاتفاق بين مجلس التعاون الخليجي واليمن في عام 2002 على وضع آليات محددة للتعاون بين الجانبين تضمنت تشكيل مجموعة عمل مشتركة بينهما للخروج بتصورات مشتركة للتعاون. ومجمل ما سبق أن صانع القرار الخليجي يتعين عليه أخذ زمام المبادرة لمنع انهيار اليمن، وبالتالي لابد من تغليب اعتبارات الجغرافيا والأمن القومي على ما عداها من اعتبارات سياسية ضيقة، حيث إن استمرار تلك الأوضاع في اليمن ربما يؤول إلى أحد سيناريوهين، الأول: سيناريو الحكم الفيدرالي، وبالتالي يتم تقسيم اليمن إلى ثلاثة أقاليم وهي الجنوب والشمال والوسط، إلا أن هذا يبدو أمرا مستبعدا لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تفكك اليمن، وقد أكد مستشار الرئيس اليمني عبد الكريم الإرياني رفضه لهذا السيناريو وقال "إنها تبدأ بفيدرالية وتنتهي انفصالية، لهذا أنا ضد الفيدرالية".

والثاني: حل المشكلات في ظل بقاء الدولة اليمنية بوضعها الراهن، وهذا يحتاج من الحكومة اليمنية إعادة النظر في السياسات الحالية وربما يحتاج ذلك إلى دعم خليجي بشكل فاعل.

- إمكانية بحث صيغة جديدة تجمع كلا من دول مجلس التعاون الخليجي واليمن معا، بحيث يتم التغلب على مشكلة هوية الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي الذي ولد (إجماعا مانعا)، وهناك صيغتان، الأولى: انتهاج سياسة المشاركة بين مجلس التعاون كجهة واحدة وبين اليمن أي دولة ترغب في الانضمام إلى المجلس من خلال اتفاقيات تجمع الطرفين وتمنح الطرف خارج المجلس وضعًا خاصا، والثانية: هي إنشاء منظمة إقليمية ذات طابع اقتصادي تضم دول مجلس التعاون الخليجي الست وبعض دول المنطقة مثل اليمن على غرار منظمة التعاون الاقتصادي في وسط آسيا "الأيكو" التي تضم 10 دول ذات توجهات سياسية وأوضاع اقتصادية متباينة.

الورقة تعبر عن وجهة نظر كاتبها..

ولا تعبر عن وجهة نظر المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية،

ملحوظة:

* **باحث متخصص في قضايا أمن الخليج**

مدير المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة

الصنبور الذي يسرب الماء يهدر 7 غالونات

يومية على الأقل، وهذه تشكل 10 ٪ من حصة

الفرد من مياه الشرب في اليوم



مؤسسة
14 أكتوبر
 يومية - سياسية - عامة
 14 OCTOBER
أكتوبر

لصحافة والطباعة والنشر

